

قياس وتفسير العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في المنشآت الصناعية

"دراسة تطبيقية"

مايكل سعد شوقي زكي¹، أ.د/ بهاء محمد حسين منصور²، أ.د/ منى حسن أبو المعاطي³

ملخص الدراسة:

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى قياس وتفسير العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في المنشآت الصناعية من خلال التطبيق على عينة من الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية بلغ عددها (60) شركة خلال الفترة من (2015) حتى (2021) بإجمالي مشاهدات (352) مشاهدة، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة، حيث تزداد درجة عدم تماثل سلوك تكلفة البضاعة المباعة في ظل تبني الإدارة لممارسات التجنب الضريبي، حيث أن فائض الأموال الناتج عن انخفاض الالتزامات الضريبية نتيجة التجنب الضريبي قد يساهم في تخفيض مخاوف الإدارة بشأن تكاليف تعديل الموارد والتي تعد المحرك الرئيسي لعدم تماثل سلوك التكلفة، حيث أن التجنب الضريبي وما يحققه من وفورات نقدية قد يحث الإدارة على الإسراع في اتخاذ قرار التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط دون الانتظار حتى التأكد من استمرارية هذا الانخفاض ومن ثم عدم التخوف من تحمل عبء تكاليف تعديل الموارد عند استعادة حجم الطلب وزيادته نتيجة اتجاه الإدارة إلى استخدام تلك الوفورات النقدية في تغطية جزء كبير من تكاليف تعديل الموارد حال حدوثها، الأمر الذي يجعل درجة استجابة التكلفة لانخفاض حجم النشاط قد تزيد عن درجة استجابتها لزيادة حجم النشاط ومن ثم ظهور السلوك غير المتماثل للتكلفة الهابط.

الكلمات المفتاحية:

التجنب الضريبي - السلوك غير المتماثل للتكلفة - السلوك غير المتماثل للتكلفة الصاعد (Sticky Cost) - السلوك غير المتماثل للتكلفة الهابط (Anti Sticky Cost).

¹ مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة السويس.

² أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد المتفرغ - كلية التجارة - جامعة السويس.

³ أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية التجارة - جامعة السويس.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1. مقدمة الدراسة:

تمثل الحصيلة الضريبية مورداً هاماً من الموارد المالية للدولة والتي تعتمد عليها بصفة أساسية في تمويل النفقات العامة وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل معدلات الضريبة ترتفع بين الحين والآخر حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، لذا أصبحت الضريبة في الآونة الأخيرة وخاصة ضريبة الدخل تمثل عبئاً ليس بقليل على من يتحملها بصفة عامة وعلى الشركات بصفة خاصة، حيث بلغ سعر الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية (22.5%) وفقاً لأخر تعديلات قانون الضريبة على الدخل رقم (95) لسنة 2005 الصادرة بالقانون رقم (96) لسنة 2015، الأمر الذي دفع بعض ممالي ضريبة الدخل من الشركات إلى محاولة تخفيض المدفوعات الضريبية وتحقيق وفورات جراء ذلك لدعم ما لديها من سيولة نقدية.

إلا أن أغلب تلك المحاولات قد تتم بالمخالفة للقوانين الضريبية من خلال الغش والتلاعب في الأرباح التي يتم الإقرار عنها، مما يعد سلوكاً غير قانونياً وصفه قانون الضريبة على الدخل رقم (95) لسنة 2005 في المادة رقم (133) بأنه يعد تهريباً ضريبياً تتمثل عقوبته في الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة التي لم يتم أدائها أو بإحدى هاتين العقوبتين. الأمر الذي دفع العديد من الشركات إلى الاتجاه نحو تبني بعض الآليات التي يمكن من خلالها تخفيض عبء الضريبة دون الإخلال بالقوانين الضريبية، فظهر ما عُرف في الأدبيات المعاصرة بالتجنب الضريبي. فهو مصطلح يشير إلى اتجاه الممول نحو تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال استغلال المزايا التي أتاحتها النظام الضريبي (Knuutinen, 2013, P. 76). كما يُعرف أيضاً بأنه حالة يقوم فيها دافعي الضرائب بتخفيض عبء الضريبة إلى الحد الأدنى دون الإخلال بأحكام القانون وذلك من خلال استغلال الثغرات والغموض الذي يشوب القوانين الضريبية وتعتمد إساءة تفسير ما تحويه من أحكام بشكل يتعارض مع الهدف المرجو منها (Wibowo, Widyastuti, Murtanto, & Faisal, 2022. P. 1589).

مما سبق يتضح للباحث أن إدارة العديد من الشركات قد تضع على عاتقها محاولة تخفيض الالتزامات الضريبية والوصول بالعبء الضريبي إلى أدنى ما يمكن طالما يتفق ذلك مع قانون الضريبة على الدخل بما يوفره من إعفاءات وامتيازات ضريبية، وذلك من أجل تحقيق وفورات نقدية يمكن استخدامها في مواجهة العديد من التحديات التي قد تواجه الإدارة لمواكبة التطورات التي تشهدها الأحوال الاقتصادية في الآونة الأخيرة.

كما أنه في ظل ما شهدته الأحوال الاقتصادية من تطورات كبيرة كالتضخم والمنافسة والتقدم التكنولوجي والانتقال من سوق المنافسة المحلية إلى سوق المنافسة العالمية تزايدت التحديات التي تواجه الشركات، حيث ازداد احتياج الإدارة الى معلومات أكثر دقة وملائمة، وتعد التكلفة من أهم تلك المعلومات التي تحتاجها الإدارة خاصة مع زيادة حدة المنافسة، إذ أن المديرين يهتمون بتقدير أنماط سلوك التكلفة التاريخية ومن ثم التنبؤ بسلوك التكلفة في المستقبل بصورة أكثر دقة، الأمر الذي ينعكس على كفاءة وظائف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات.

وفي هذا الشأن أيضاً يود أن يشير الباحث إلى أن الفكر المحاسبي قد أعتاد عند تحليل أنماط سلوك التكلفة فيما يتعلق بالتغير في حجم النشاط على تصنيفها إلى تكاليف ثابتة لا تتغير مع التغير في حجم النشاط، وتكاليف متغيرة تتغير بدالة خطية مع التغير في حجم النشاط ارتفاعاً أو انخفاضاً بنسب متماثلة، وهو ما عرف بالسلوك التقليدي للتكلفة، إلا أن دراسة Anderson, Banker, & Janakiraman (2003, PP. 47-49) تعد من الدراسات الرائدة التي قدمت دليلاً على أن بعض بنود التكلفة تستجيب للتغيرات في حجم النشاط بطريقة غير متماثلة، ويعبر مصطلح السلوك غير المتماثل للتكلفة عن السلوك الذي يتبعه زيادة في التكلفة نتيجة زيادة حجم النشاط بمعدل غير متماثل مع معدل انخفاضها استجابة لانخفاض حجم النشاط (Wu & Wilson, 2022, P. 6).

ونظراً لأهمية إدراك السلوك غير المتماثل للتكلفة فقد توالى الدراسات التي حاولت إثراء الفكر المحاسبي في هذا الشأن من خلال تفسير ظهور السلوك غير المتماثل للتكلفة وتحليل محركاته، وهو ما دفع الباحث للقيام بهذه الدراسة، حيث يرى الباحث أن التجنب الضريبي قد يمثل أحد محركات السلوك غير المتماثل للتكلفة، فالوفورات النقدية المحققة نتيجة تجنب عبء الضريبة قد تخلق الدافع لدى الإدارة للإبقاء على فائض الموارد دون التخلص منه عند انخفاض حجم النشاط واستخدام تلك الوفورات في تغطية تكاليف الاحتفاظ بهذا الفائض، هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى فقد يساهم التجنب الضريبي وما يحققه من سيولة نقدية في دفع الإدارة نحو التخلص من الموارد غير المستغلة واستخدام هذه السيولة في تغطية تكاليف تعديل الموارد عند استعادة الطلب مستقبلاً، مما يؤثر أيضاً على درجة عدم تماثل سلوك التكلفة. الأمر الذي قد يشير إلى أن هناك علاقة ارتباط بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

2. مشكلة الدراسة:

يمثل التجنب الضريبي أحد الممارسات التي قد تبدو للكثيرين وخاصة الإدارة أن لها العديد من الآثار الإيجابية لما يتبعها من تخفيض الالتزامات الضريبية ومن ثم تحقيق وفورات نقدية يمكن استخدامها في زيادة توزيعات الأرباح أو التوسع في الاستثمارات، إلا إن هؤلاء قد يجهلون أو يتعمدون تجاهل الآثار السلبية المتعددة للتجنب الضريبي والتي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بسمعة المنشأة ومن ثم قيمتها، لذا يجب على الإدارة أن تدرك جيداً مساوئ وسلبيات ممارسات التجنب الضريبي وعدم النظر فقط للإيجابيات التي قد تترتب عليها عند اتخاذ قرار تبني تلك الممارسات، وهو ما أكدته دراسة McClure, Lanis, Wells, & Govendir (2018, PP. 495-510) حيث أشارت إلى إن الإدارة يجب أن تفاضل بين تكاليف ومنافع ممارسات التجنب الضريبي عند اتخاذ قرار تبني تلك الممارسات، حيث قد تتمثل منافع التجنب الضريبي في تحقيق وفورات ضريبية تؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وزيادة الأرباح ومن ثم زيادة ثروة المساهمين، بينما تتمثل تكاليف الاتجاه نحو تلك الممارسات في المخاطر المحتملة الناتجة عن تبنيها مثل زيادة المخاطر السياسية والتنظيمية ومطالبة المقرضين بشروط أكثر تعقيداً عند إبرام عقود الدين، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أسعار أسهم الشركات ومن ثم قيمتها.

ونتيجة لما يحققه التجنب الضريبي من وفورات نقدية قد تؤثر على قرارات الإدارة المتعلقة بتعديل الموارد استجابة للتغيرات في حجم النشاط وخاصة قرار الإبقاء أو التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط، قد تتأثر درجة عدم تماثل سلوك التكلفة، فتلك الوفورات قد تساهم في الحد من مخاوف الإدارة بشأن تحمل تكلفة الاحتفاظ بفائض الموارد مما يدفعها إلى اتخاذ قرار الإبقاء على الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط، وأيضاً قد يؤدي الوفر الضريبي إلى الحد من مخاوف الإدارة بشأن تكاليف استعادة الموارد استجابة لزيادة حجم الطلب مستقبلاً مما يدفعها إلى اتخاذ قرار التخلص من فائض الموارد، وأخيراً قد تدفع الوفورات النقدية المحققة من التجنب الضريبي الإدارة إلى الاستجابة السريعة لتعديل الموارد لمقابلة تعديلات حجم النشاط سواء عند ارتفاعه أو انخفاضه، الأمر الذي يؤثر في النهاية على السلوك غير المتماثل للتكلفة. لذا يرى الباحث أن التجنب الضريبي قد يمثل أحد أهم محددات السلوك غير المتماثل للتكلفة.

وفي هذا السياق أيضاً يود أن يشير الباحث إلى أن التجنب الضريبي قد يؤثر على السلوك غير المتماثل للتكلفة والذي قد يصاحب ظهوره العديد من الآثار السلبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى مضاعفة المخاطر التي قد تلحق بالمنشأة والتي تتمثل في المخاطر التابعة لممارسة التجنب الضريبي فضلاً عن المخاطر التي تتبع ظاهرة السلوك غير المتماثل للتكلفة والذي قد يساهم التجنب الضريبي في ظهورها بشكل أكثر وضوحاً الأمر الذي دفع الباحث إلى محاولة اختبار وتحليل العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

ويمكن للباحث تلخيص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هي الآليات التي قد تعتمد عليها الإدارة لتجنب عبء الضريبة؟
2. ما هي أهم محددات السلوك غير المتماثل للتكلفة؟
3. هل توجد علاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في بيئة الأعمال الصناعية المصرية؟

3. الدراسات السابقة:

يمكن تناول الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة على النحو التالي:

1/3. الدراسات السابقة التي تناولت التجنب الضريبي:

1/1/3. دراسة مليجي (2018):

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والتجنب الضريبي، واعتمدت الدراسة في تحقيق هذا الهدف على فحص التقارير السنوية لعينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن التجنب الضريبي يؤثر سلباً على قيمة الشركة من خلال ما يتبعه من تراكم الاحتفاظ بالنقدية ومن ثم زيادة مشاكل الوكالة، حيث يؤدي التجنب الضريبي إلى زيادة تقلبات التدفقات النقدية بالشركة، الأمر الذي ينعكس على زيادة درجة عدم التأكد المرتبطة بالمدفوعات، مما يجعل الشركات تميل إلى الاحتفاظ بمزيد من النقدية لمواجهة المدفوعات المفاجئة، ومن ثم الإضرار بقيمة الشركة.

2/1/3. دراسة (Shams, Bose, & Gunasekarage (2022):

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التجنب الضريبي ودافع الإدارة لبناء إمبراطورية إدارية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين التجنب الضريبي والدافع لبناء إمبراطورية إدارية، حيث تساهم الوفورات النقدية المحققة من التجنب الضريبي في خلق الدافع لدى الإدارة لبناء إمبراطورية إدارية من خلال تحويل تلك الوفورات لإشباع رغباتهم المتعلقة بالشعور بالسلطة والمكانة الاجتماعية وتعظيم دالة منفعتهم الخاصة، وتكون هذه العلاقة أكثر وضوحاً في الشركات ذات الحوكمة الضعيفة وفي ظل عدم فعالية آليات الرقابة الخارجية وعدم الالتزام بالمسئولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن أنشطة التجنب الضريبي التي يحركها الدافع لبناء إمبراطورية إدارية تؤدي إلى إلحاق الضرر بالشركة من خلال زيادة مشاكل الوكالة ومن ثم انخفاض قيمة الشركة.

3/1/3. دراسة (Al-Hadi, Taylor, & Richardson (2022):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الفساد على مستوى الدولة ودرجة التجنب الضريبي الذي قد تتبناه الشركة. وتوصلت الدراسة إلى إيجابية العلاقة بين الفساد والتجنب الضريبي، حيث تزداد ممارسات التجنب الضريبي التي قد تتبناها الشركة في حالة انتشار الفساد على مستوى الدولة، وتزداد قوة هذه العلاقة في الولايات التي ينخفض فيها مستوى مخاطر التقاضي، كما إن الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في الدولة التي يزداد فيها الفساد تكون أكثر اتجاهاً للتجنب الضريبي.

2/3. الدراسات السابقة التي تناولت السلوك غير المتماثل للتكلفة:

1/2/3. دراسة (He, Tian, Yang, & Zuo (2020):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على سياسة توزيع الأرباح بالشركة باعتباره يمثل أحد أهم محددات السياسة المتبعة من قبل الإدارة لتوزيع الأرباح. وخلصت الدراسة إلى سلبية العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وتوزيعات الأرباح، حيث تنخفض مدفوعات الأرباح في الشركات ذات السلوك غير المتماثل للتكلفة مقارنة بنظيرتها من الشركات التي تنخفض فيها درجة عدم تماثل سلوك التكلفة، وذلك لكونها أقل قدرة على تحمل مستوى أعلى من مدفوعات الأرباح في المستقبل، حيث تتوقف مدفوعات الأرباح الحالية بالشركة على توقع قدرتها على الحفاظ على نفس المستوى من المدفوعات في المستقبل عند مواجهة الأزمات، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الشركة نتيجة نفور المستثمرين جراء انخفاض توزيعات الأرباح.

2/2/3. دراسة (OH (2022):

هدفت الدراسة في تحليل العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وكفاءة الاستثمار باعتباره أحد العوامل المحددة لكفاءة الاستثمار. وخلصت الدراسة إلى سلبية العلاقة بين السلوك غير المتماثل للتكلفة وكفاءة الاستثمار، حيث تنخفض كفاءة الاستثمار وتقل فاعليته في الشركات ذات السلوك غير المتماثل للتكلفة المرتفع مقارنة بالشركات التي تقل فيها درجة عدم تماثل سلوك التكلفة، فعدم تماثل هذا السلوك ينشأ نتيجة اتخاذ قرارات تعديل التكلفة من قبل الإدارة

والتي يغلب عليها الطابع الانتهازي وذلك من أجل تعظيم دالة منفعتها الخاصة وكنتيجة لعدم تماثل المعلومات الأمر الذي يؤثر سلباً على كفاءة الاستثمار سواء من حيث الافراط أو النقص في الاستثمار .
3/2/3. دراسة سراج (2022):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على دقة التنبؤ بجودة الأرباح المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين السلوك غير المتماثل للتكلفة ومستوى جودة الأرباح المحاسبية، فسلوك التكلفة غير المتماثل يحدث نتيجة التدخل المتعمد من قبل الإدارة لمقابلة الأرباح التي يتم التقرير عنها، حيث أن دوافع إدارة الأرباح تجعل تعديل الموارد لا يتم في اتجاه التخصيص الأمثل لها مما يؤثر سلباً على سعر السهم في السوق والأداء المالي للمنشأة، فتعمد المديرون الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة في فترات انخفاض النشاط يؤدي إلى زيادة درجة عدم تماثل سلوك التكلفة الأمر الذي يؤثر سلباً على أرباح الفترة الحالية وإيجابياً على أرباح الفترات التي يزداد فيها مستوى النشاط.

3/3. الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة:
1/3/3. دراسة عوض وبغدادى (2019):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم تماثل سلوك إجمالي التكلفة، فضلاً عن اختبار تأثير كل من التشتت في التدفقات النقدية التشغيلية والاحتفاظ بالنقدية على طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي وعدم التماثل في سلوك التكلفة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث يتولد الدافع لدى المديرين في استخدام جزء من الوفورات النقدية الناتجة عن ممارسة أنشطة التجنب الضريبي في تغطية جزء من تكاليف الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم الطلب لحين الرجوع لوضع الاستقرار.

2/3/3. دراسة (Xu, & Zheng (2020):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث يكون عدم تماثل سلوك التكلفة أقل وضوحاً في ظل ارتفاع مستوى التجنب الضريبي، حيث تنشأ هذه العلاقة نتيجة الفوائد الاقتصادية المباشرة للوفورات النقدية الناتجة عن التجنب الضريبي والتي قد تدفع المديرين إلى الإبقاء على فائض الموارد عند انخفاض حجم النشاط من ناحية، أو التخلص من الموارد غير المستغلة وتحمل تكاليف تعديل الموارد الحالية والمستقبلية عند استعادة الطلب من ناحية أخرى لما قد تساهم به الوفورات النقدية في تخفيض مخاوف المديرين بشأن تكاليف تعديل الموارد.

تحليل وتقييم الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة يخلص الباحث إلى ما يلي:

- تعددت الأدبيات المحاسبية التي حاولت دراسة الآثار المترتبة على التجنب الضريبي، فبعض تلك الأدبيات خلصت إلى أن هناك بعض الآثار الإيجابية لممارسات التجنب الضريبي تتمثل في زيادة التزام الشركة بالمسئولية الاجتماعية فضلاً عن الأثر الإيجابي على قيمة الشركة لاعتبار التجنب الضريبي من الممارسات الإيجابية من منظور كثير من المستثمرين لما يحققه من وفورات ضريبية تنعكس على انخفاض تكلفة حقوق الملكية. إلا إن البعض الآخر توصل إلى أن هناك العديد من الآثار السلبية للتجنب الضريبي والتي قد تفوق آثاره الإيجابية، حيث يؤثر سلباً على قيمة الشركة وسمعتها نتيجة لما يتبعه من زيادة مشاكل الوكالة جراء رغبة الإدارة في بناء إمبراطورية إدارية من خلال تعظيم دالة منفعتها الخاصة، هذا بالإضافة إلى ما يصاحب ممارسات التجنب الضريبي من عدم كفاءة القرارات الاستثمارية، ارتفاع تكلفة الديون، زيادة تقلبات التدفقات النقدية، رؤية سلبية للشركة وإدارتها من قبل العمالة، والانهيار المستقبلي لسعر سهم الشركة.
- أتفق الأدب المحاسبي بشأن العديد من الآثار السلبية التي تتبع السلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث توصلت الكثير من الدراسات إلى أن زيادة درجة عدم تماثل سلوك التكلفة وخاصة تلك التي تحركها دوافع إدارة الأرباح يلحق الضرر بالمنشأة من خلال تأثيرها السلبي على كل من كفاءة القرارات الاستثمارية، مستوى جودة الأرباح المحاسبية، مستوى الربحية، توزيعات الأرباح، دقة تنبؤات الأرباح، الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير، والأداء المالي للشركة، هذا فضلاً عن ما يتبع السلوك غير المتماثل للتكلفة من زيادة درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة سواء مخاطر تقلبات الأرباح المستقبلية أو مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستقبلية الأمر الذي ينعكس سلباً على قيمة الشركة وسعر أسهمها في السوق. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى توصلت بعض الدراسات النادرة إلى إيجابية أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة حيث قد يساهم في الحد من مخاطر انهيار سعر السهم في المستقبل.
- ندرة الدراسات السابقة التي حاولت اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة وخاصة في بيئة الأعمال المصرية حيث قامت دراسة واحدة فقط باختبار تلك العلاقة في البيئة المصرية، بينما حاولت دراستين أخريين قياس هذه العلاقة في ظل بيئة الأعمال الإيرانية والأمريكية واعتمدتا في ذلك على قياس التجنب الضريبي في ظل القوانين الإيرانية والأمريكية المنظمة لضرائب الدخل، هذا فضلاً عن تباين نتائجها فالبعض توصل إلى إيجابية العلاقة بين التجنب الضريبي ودرجة عدم تماثل سلوك التكلفة على عكس إحدى الدراسات التي توصلت إلى سلبية تلك العلاقة، لذا لم تقدم الدراسات السابقة أدلة حاسمة حول طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة. ومن هنا تظهر الفجوة البحثية والتي يحاول الباحث علاجها من خلال الإضافة البحثية لهذه الدراسة.

4. أهداف الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس وتفسير العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في المنشآت الصناعية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- التأصيل العلمي للتجنب الضريبي وتحديد أهم آلياته.
 - استقراء الفكر المحاسبي المعاصر لتحديد أهم محددات السلوك غير المتماثل للتكلفة.
 - قياس وتفسير العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في بيئة الأعمال الصناعية المصرية.

5. أهمية الدراسة:

تحقق الدراسة أهمية خاصة في المجالين العلمي (الأكاديمي) والعملية (التطبيقي)، على النحو التالي:

- الناحية العلمية:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية في إثراء الفكر المحاسبي المعاصر، حيث إنها تتناول موضوع بحثي يمثل محل اهتمام الأدبيات المحاسبية في الوقت الحالي.

- الناحية العملية:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية في توقيت إعداد الدراسة والتي يضيف عليها المزيد من الأهمية، حيث إن هناك اهتمام كبير بمتغيرات الدراسة في الوقت الحالي خاصة بعد انتشار ظاهرتي التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في البيئة العالمية، واتفاق العديد من الدراسات الأجنبية والعربية حول مخاطر انتشارهما.

6. منهج الدراسة:

يعتمد الباحث في سبيل تحقيق أهداف الدراسة وفي ضوء طبيعة المشكلة على الجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي على النحو التالي:

- المنهج الاستقرائي:

حيث قام الباحث باستقراء وتحليل عدداً من الدراسات العلمية في الأدب المحاسبي ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، وذلك لتحليلها وتقييمها بهدف صياغة الجوانب النظرية للدراسة وبيان أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات ونقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينها للاستفادة منها في صياغة الفروض الأساسية للدراسة.

- المنهج الاستنباطي:

استخدم الباحث هذا المنهج بهدف استخلاص النتائج المترتبة على اختبار فروض الدراسة الأساسية، وذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مستوى القطاعات المختلفة.

7. فروض الدراسة:

اعتماداً على التساؤلات التي استندت عليها مشكلة الدراسة يقوم الباحث باختبار الفرض الرئيسي التالي في صورته الصفرية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة في الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية".

8. تقسيمات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يحاول الباحث في الأجزاء التالية بناء الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال تناول ما يلي:

- التجنب الضريبي في الفكر المحاسبي المعاصر.
- آليات التجنب الضريبي.
- ماهية السلوك غير المتماثل للتكلفة.
- محددات السلوك غير المتماثل للتكلفة.
- الدراسة التطبيقية لقياس وتفسير العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

1. ماهية التجنب الضريبي:

على الرغم من انتشار ظاهرة التجنب الضريبي إلا أنه لا يوجد إجماع بين خبراء الضرائب حول مفهوم التجنب الضريبي والعديد من المصطلحات ذات الصلة (Gunn, Koch, & Weyzig, 2020, P. 2). وهو ما أكدته دراسة (Ginesti, Ballestra, & Macchioni (2020, P.500) حيث أشارت إلى أنه ليس من السهل وضع مفهوم محدد للتجنب الضريبي، حيث إنه يمثل منهج غير أخلاقي يتبناه الممول من أجل تخفيض المدفوعات الضريبية مستغلاً في ذلك الغموض الكامن في بعض نصوص القانون وما يحتويه من ثغرات قانونية. وهو ما أكدته أيضاً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2020) حيث أشارت إلى أن مفهوم التجنب الضريبي من المفاهيم التي يصعب تحديدها بدقة، ولكنه يشير عادة إلى الترتيبات والممارسات التي يتبناها الممول والتي تساهم في تخفيض الالتزامات الضريبية، وعلى الرغم من أن تلك الممارسات قد تبدو متوافقة مع القانون الضريبي إلا إنها قد تتعارض مع قصد المشرع من تطبيق هذا القانون.

ورغم ذلك تناول الفكر المحاسبي مفاهيم متعددة للتجنب الضريبي، حيث عرّف بأنه تخفيض واضح للعبء الضريبي (Drake, Lusch, & Stekelberge, 2019, P. 154)، كما يشير إلى تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال اتجاه الممول نحو الاستثمار في الأنشطة المعفاة ضريبياً والتي أقرها القانون الضريبي دون اللجوء إلى استخدام الأساليب غير المشروعة قانوناً (Khan, Srinivasan, & Tan, 2017, P. 104). وهو ما أكدته دراسة محمود (2017، ص320) حيث أشارت إلى أن التجنب الضريبي هو مصطلح يشير إلى تخفيض المدفوعات

الضريبية بصورة قانونية من خلال تبني ممارسات تعتمد على عدم التأكد أو ما يطلق عليه المنطقة الرمادية في القانون الضريبي والتي تخلق الدافع للممولين لتبني تلك الممارسات.

2. آليات التجنب الضريبي:

تتعدد الآليات التي يمكن استخدامها من قبل الممول لتجنب عبء الضريبة والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1/2. الملاذات (الملاجئ) الضريبية:

تعتبر الملاذات الضريبية أحد الآليات المستخدمة في التجنب الضريبي، حيث يتم نقل الدخل إلى المناطق ذات المعاملات الضريبية المنخفضة، والتي تتخفف فيها المتطلبات الضريبية (Waluyo, 2017, P. 2)، وهو ما أكدته دراسة يوسف (2019، ص10) حيث أشارت إلى أن الملاذات أو الملاجئ الضريبية تعد من أكثر ممارسات التجنب الضريبي انتشاراً، ويقصد بها مجموعة الدول التي توفر السرية التامة للتدفقات النقدية والأرباح الوافدة إليها، مما يجعل هذه الدول ملاذات آمنة للتجنب الضريبي.

كما تشير الملاذات الضريبية إلى الدول أو الأقاليم أو البلدان التي تتخفف فيها معدلات الضريبة على الدخل، حيث قد تلجأ تلك الدول إلى محاولة جذب الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم مزايا وحوافز ضريبية تتمثل في فرض ضرائب على غير المقيمين بمعدلات منخفضة أو إعفائهم من دفعها، ومن ثم قد يلجأ الممول إلى الاستثمار في تلك الدول رغبة منه في تجنب عبء الضريبة معتمد في ذلك على قصور عملية تبادل المعلومات أو تدني مستوى الإفصاح والشفافية في تلك الملاذات الضريبية (Otto et al., 2015, PP. 2-3). لذا فالملاذات الضريبية تخلق الدافع لدى الممول لتخفيض الضرائب عن طريق تحويل الدخل بين الشركات التابعة له (Granda, 2021, P. 1).

2/2. التسعير التحويلي:

التسعير التحويلي هو الطريقة التي تستخدم في تسعير المنتجات التي يتم تحويلها بين الشركات ذات العلاقة (الشركة الأم والشركات التابعة لها)، والتي قد يتم تسعيرها بأسعار تحويل لا تتوافق مع الأسعار السوقية السائدة لتلك المنتجات، وهو ما ينتج عنه تحويل الأرباح من إحدى الشركات إلى الشركات الأخرى المرتبطة بها والاستفادة من ذلك في تجنب عبء الضريبة (Sari, Utama, & Rossieta, 2017, PP. 190-191).

كما تعرف أسعار التحويل بأنها أسعار تتعلق بالسياسات الإدارية المتعلقة بالعمليات التي تتم بين الشركة الأم والفروع والتوابع لها أو بين الفروع والتوابع بعضها ببعض والتي تتمثل في تحويل المنتجات والتحويلات النقدية وغيرها، أي أن هذه الأسعار هي القيمة التبادلية للعناصر السابقة ما بين الشركة الأم وتوابعها في دول مضيضة غير دولة الشركة الأم، وتشتمل السلع التي يتم تبادلها من المواد الخام والبضاعة نصف المصنعة (بضاعة تحت التشغيل) وكذلك المنتجات تامة الصنع والتي يتم إعادة بيعها في الدول المضيضة للاستثمار والتي توجد بها هذه التوابع، ويكون الهدف الأساسي من تحديد هذه الأسعار هو اتخاذ القرارات التي تساعد على التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية مع محاولة القياس الدقيق لأرباح هذه الفروع حتي يمكن التعامل مع القواعد الضريبية الخاصة بالضرائب على الدخل أو

غيرها من الضرائب سواء المحلية أو الخارجية ومحاولة الاستفادة من المزايا الضريبية المتاحة (الشواربي، 2012، ص22).

3/2. التجنب الضريبي من خلال قرارات التمويل:

أشارت دراسة Taylor, & Richardson (2012, PP. 473-474) إلى أن الشركات قد تتبنى ممارسات التجنب الضريبي من خلال القرارات التمويلية، وذلك عن طريق التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل الذاتي، حيث تعتمد في تمويل أصولها على نسبة كبيرة من الديون مقارنة بالتمويل من خلال الملكية، ومن ثم زيادة العوائد المدينة التي تمثل عبئاً على الإيراد، الأمر الذي يتبعه انخفاض وعاء الضريبة ومن ثم المدفوعات الضريبية. وهو ما أكدته دراسة Dewianawati, & Setiawan (2021, P. 97) حيث أشارت إلى إنه يمكن للشركات استخدام الديون لتلبية احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية من ناحية وتجنب عبء الضريبة من ناحية أخرى، حيث يتبع زيادة ديون الشركة زيادة التكاليف الواجب خصمها ممثلة في العوائد المدينة ومن ثم انخفاض العبء الضريبي وخاصة في الشركات التي يخضع وعائها لمعدلات ضريبية مرتفعة، كما أوضحت الدراسة أن ارتفاع معدل الفائدة على الديون وما يحققه من وفورات ضريبية قد يخلق الدافع لدى الشركات نحو التوسع في استخدام الديون كمصدر للتمويل ومن ثم زيادة الربح الذي يمكن تجنب الضريبة المستحقة عليه نتيجة استخدام تلك الديون.

4/2. التجنب الضريبي من خلال استغلال المرونة المحاسبية:

أشار كل من (أبو زيد، 2020، ص 236؛ فودة، 2020، ص 16) إلى إنه يمكن للشركة أن تتجنب ضريبياً بغرض تحقيق وفورات ضريبية من خلال استخدام بدائل القياس والتقييم المحاسبي التي تتيحها معايير المحاسبة المصرية، مثل استخدام طرق تسعير البضاعة المنصرفة من المخازن كطريقة الوارد أولاً أو صرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح وذلك وفقاً للفقرة (25) من معيار المحاسبة المصري رقم (2) "المخزون"، والذي يؤثر بدوره على صافي الربح ومن ثم قيمة الضريبة المستحقة.

3. ماهية السلوك غير المتماثل للتكلفة:

يشير عدم التماثل في سلوك التكلفة إلى الظاهرة التي تصف التفاعل غير المتكافئ للمديرين مع تعديل الموارد، وذلك من خلال سرعة اتخاذ قرار زيادة الموارد استجابة لزيادة حجم المبيعات وترددهم عند اتخاذ قرار التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم المبيعات، ومن ثم فهو سلوك يشير إلى زيادة التكاليف بمعدل أكبر من انخفاضها استجابة للتغيرات المكافئة في حجم النشاط (Hartlieb, Loy, & Eierle, 2020, P. 1).

هذا وقد توالت الدراسات التي حاولت تتبع وتحليل ظاهرة السلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث أشارت دراسة Chung, Hur, & Liu (2019, P. 336, 340) إلى أن عدم تماثل سلوك التكلفة يشير إلى الانخفاض غير المثالي في التكلفة استجابة لانخفاض حجم النشاط في المنشأة، ومن ثم فهو يشير إلى استجابات التكلفة غير المتماثلة

للتغيرات في حجم النشاط، وذلك نتيجة لتردد المديرين عن اتخاذ قرار تخفيض الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم المبيعات مقارنة بسرعة اتخاذ القرار المتعلق بزيادة الموارد عند توقع زيادة حجم المبيعات حيث تزداد المزايا التي قد تحصل عليها الإدارة عند زيادة حجم النشاط، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى انخفاض قيمة الشركة.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن دراسة Weiss (2010, P. 1442, 1444) أشارت إلى أن سلوك التكلفة قد يكون غير متمائل لأسفل (مقاوم للزوجة - عديم للزوجة "لزوج لأسفل") (Anti-Sticky Costs) إذا كانت التكاليف سريعة الاستجابة لانخفاض حجم النشاط مقارنة بالزيادة المماثلة في حجم النشاط، حيث يكون معدل انخفاض التكاليف عند انخفاض حجم النشاط أكبر من زيادته في حالة زيادة حجم النشاط بمعدل مكافئ، وعادة ما يحدث ذلك نتيجة اتخاذ الإدارة قراراً بالتخلص من الطاقة غير المستغلة في حالة التنبؤ بالانخفاض الدائم في حجم الطلب.

4. محددات السلوك غير المتمائل للتكلفة:

تتعدد المحركات التي قد تساهم في عدم تماثل سلوك التكلفة والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

1/4. تكاليف تعديل الموارد:

تتمثل تكاليف تعديل الموارد في التضحيات المالية والاقتصادية والاجتماعية والتعاقدية والنفسية المرتبطة بعملية تعديل الموارد استجابة للتغير في حجم النشاط (Venieris, Naoum, & Vlismas, 2015, P. 55). وتمثل تكاليف تعديل الموارد المحرك الأساسي لسلوك غير المتمائل للتكلفة، فقد تتجه الإدارة إلى اتخاذ قرار الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة والإبقاء عليها في حالة انخفاض حجم المبيعات في فترة معينة والتنبؤ بزيادة المبيعات بعد انقضاء هذه الفترة وذلك لتجنب تكاليف تعديل الموارد والتي قد تتنوع ما بين مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للعاملين في حالة الاستغناء عنهم، وتراجع الروح المعنوية للعاملين نتيجة الاستغناء عن بعض العمالة وما يتبعه من الإضرار باستقرار العمل، وتآكل رأس المال البشري، هذا بالإضافة إلى تكاليف تنمية الموارد البشرية الناتجة عن البحث عن عمالة جديدة وما يتبع ذلك من توفير بعض البرامج التدريبية اللازمة لتأهيلهم لمقابلة احتياجات العمل في فترات الرواج وانتعاش المبيعات.

2/4. طبيعة نشاط المنشأة:

تعتبر طبيعة نشاط المنشأة (صناعية - تجارية - خدمية) أحد أهم مسببات السلوك غير المتمائل للتكلفة، حيث ينطوي طبيعة كل نشاط على مجموعة من الخصائص التي تميزه والتي تعد بمثابة قيود تؤثر على قرارات الإدارة المتعلقة بتعديل الموارد استجابة للتغير في حجم النشاط. فالشركات الصناعية تتميز بكثافة الأصول الثابتة، والتي قد تتطلب تكلفة مرتفعة لتعديلها استجابة لتغير حجم النشاط، الأمر الذي يؤثر على مرونة هيكل التكلفة بها، ومن ثم يكون السلوك غير المتمائل للتكلفة أكثر وضوحاً في الشركات الصناعية عن غيرها من الشركات التجارية والخدمية (Magheed, 2016, P. 71, 74).

وهو ما أكدته دراسة خليل، عاشور، وشاهين (2018، ص ص 251-252) حيث أشارت إلى أن الشركات الصناعية وما يميزها من كثافة رأس المال تتميز بدرجة عالية من الجمود مما يجعل تكلفة تعديل الموارد بها تزيد عن تكلفة الاحتفاظ بهذه الموارد في حالة انخفاض حجم النشاط خاصة في الأجل القصير، وترجع هذه الزيادة في تكلفة تعديل الموارد إلى تحمل الشركة لخسائر بيع الأصل وكذلك تكاليف التجهيز والتركيب للأصول والتدريب عليها، بالإضافة إلى تكاليف استعادة الأصل عند ارتفاع وزيادة حجم الطلب مستقبلاً، مما يزيد من رغبة المديرين في الاحتفاظ بالطاقة العاطلة على الرغم من انخفاض حجم الطلب وبالتبعية تزداد درجة عدم تماثل سلوك التكلفة. وفي المقابل، فإن المنشآت التي تعتمد على أصول ذات كثافة منخفضة في رأس المال مثل الشركات التجارية والخدمية تتوفر لديها درجة عالية من المرونة في الاستجابة للتغيرات في حجم النشاط والطلب على منتجاتها، وبالتالي تتخفف بها درجة عدم تماثل سلوك التكلفة.

3/4. حجم المنشأة:

يعتبر السلوك غير المتماثل للتكلفة نتاج الاستجابة غير المتكافئة لتعديلات الموارد عند تغير حجم النشاط صعوداً أو هبوطاً، لذا فإن المنشآت القادرة على تعديل الموارد بسهولة استجابة للتغير في حجم النشاط سواء بزيادتها عند زيادة حجم النشاط أو تخفيضها والتخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط تتخفف فيها درجة عدم تماثل سلوك التكلفة، وهو ما قد تتسم به المنشآت صغيرة الحجم نظراً لاعتمادها على الموارد المتغيرة بنسبة أكبر من الموارد الثابتة وذلك مقارنة بالمنشآت كبيرة الحجم، لذا قد يعتبر حجم المنشأة أحد محركات السلوك غير المتماثل للتكلفة.

وفي هذا الشأن، أشارت دراسة (Bosch, & Blandón (2011, P. 419, 421, 428, 445, 446) إلى أن هناك العديد من المزايا التي تتمتع بها المنشآت صغيرة الحجم والتي تجعلها أكثر مرونة في تعديل الموارد استجابة للتغير في حجم النشاط، الأمر الذي ينعكس على سلوك التكلفة بها، حيث تتميز بالقدرة على التعامل مع تقلبات الطلب من خلال قدرتها على تنويع المنتجات بتكلفة أقل وذلك نتيجة اعتمادها على عدد أقل من العمالة فضلاً عن ضآلة حجم الاستثمارات في الموارد الثابتة مما ينعكس على ضآلة هيكلها التنظيمي بمختلف إداراته مما ينتج عنه نطاق أضيق من الرقابة، هذا بالإضافة إلى تعامل المنشآت الصغيرة مع منتجات محددة وأقل تنوعاً وفي ظل أسواق محلية وليست دولية ومن ثم تجنب الاختلافات القانونية والثقافية بين الدول، مما يجعلها أقل تعقيداً مقارنة بالمنشآت الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض درجة عدم تماثل سلوك التكلفة في المنشآت صغيرة الحجم مقارنة بالمنشآت كبيرة الحجم.

4/4. النمو الاقتصادي:

تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة على السلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث تزداد درجة عدم تماثل سلوك التكلفة في فترات النمو الاقتصادي عنه في فترات الركود الاقتصادي، فزيادة حجم الطلب بنسبة 1% يتبعه زيادة التكلفة بدرجة أكبر في فترات الازدهار (قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008) عنه في فترات الركود (بعد الأزمة المالية العالمية)، في حين أن انخفاض الطلب بنسبة 1% يتبعه انخفاض التكلفة بدرجة أكبر في فترات الركود عنه في فترات الازدهار، ويرجع السبب في زيادة مستوى عدم تماثل سلوك التكلفة في فترات الازدهار إلى أن النمو الاقتصادي وما ينطوي عليه من مؤشرات إيجابية للاقتصاد الكلي وتشجيع الاستثمار يدفع المديرين إلى الاعتقاد باستمرارية زيادة الطلب وعدم استمرارية انخفاض حجم الطلب في حالة حدوثه، ومن ثم يتجه المديرون إلى تعجيل قرار تعديل الموارد استجابة لزيادة حجم الطلب، في حين يتجه المديرون إلى تأخير قرار تعديل الموارد والإبقاء على الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط، ومن ثم زيادة التكلفة نتيجة لزيادة حجم النشاط بمعدل أكبر من معدل انخفاضها عند حدوث انخفاض مكافئ في حجم النشاط وبالتالي زيادة درجة عدم تماثل سلوك التكلفة (Ibrahim, 2015, P. 125,).(137).

وتتفق مع ما سبق دراسة (Alavinasab, Mehrabanpour, & Ahmadi (2017, P. 93) والتي حاولت ملاحظة سلوك كل من التكاليف البيعية والعمومية والإدارية وتكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة (2008-2013)، حيث توصلت إلى أن سلوك التكلفة يصبح أكثر لزوجة خلال فترة الازدهار (2008-2010) مقارنة بفترة الركود (2010-2013)، ويرجع ذلك إلى أن المؤشرات الاقتصادية العامة تؤثر على قرارات المديرين الخاصة بتعديل الموارد، حيث يفضل المديرين زيادة الموارد عند زيادة حجم النشاط والإبقاء على الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط وتحمل تكلفة الطاقات الراكدة من أجل تجنب الخسائر المستقبلية وانتعاش مستقبل الشركة بمزيد من الأرباح المتوقعة.

4/5. درجة المنافسة:

تؤثر البيئة التي تعمل فيها الشركة على السلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث يؤثر عامل المنافسة في السوق على عدم تماثل سلوك التكلفة، ويرجع ذلك إلى أن قرارات الإدارة المتعلقة بتعديل الموارد تعتمد بدرجة كبيرة على سياسة الشركة حول كيفية التفاعل مع الشركات المنافسة لها في السوق، فمع زيادة شدة المنافسة التي قد تواجهها الشركة قد تلجأ إلى الاحتفاظ بموارد أكثر غير مستغلة عند انخفاض الطلب، الأمر الذي ينعكس على زيادة عدم تماثل سلوك التكلفة.

كما أن أثر المنافسة في السوق على عدم تماثل سلوك التكلفة يعتمد بدرجة كبيرة على المركز المالي للشركة، حيث يزداد هذا الأثر في الشركات ذات المركز المالي الأقوى، ويرجع ذلك إلى أن هذه الشركات لديها المزيد من

الموارد الاستثمارية على الرغم من انخفاض الطلب، الأمر الذي قد يدفعها إلى تأجيل قرار التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم الطلب مما يؤدي إلى زيادة درجة عدم تماثل سلوك التكلفة. كذلك فإن الدرجة التي تؤثر بها المنافسة على السلوك غير المتماثل للتكلفة تعتمد على درجة تقاؤل الإدارة بشأن حجم المبيعات المستقبلية، حيث يزداد عدم تماثل سلوك التكلفة بدرجة كبيرة مع زيادة حدة المنافسة إذا كانت الإدارة متفائلة بشأن الطلب المستقبلي حول منتجات الشركة، في حين يتضاءل أو ينعدم هذا الأثر إذا كانت الإدارة متشائمة بشأن حجم الطلب المستقبلي (Li, & Zheng, 2017, P. 283).

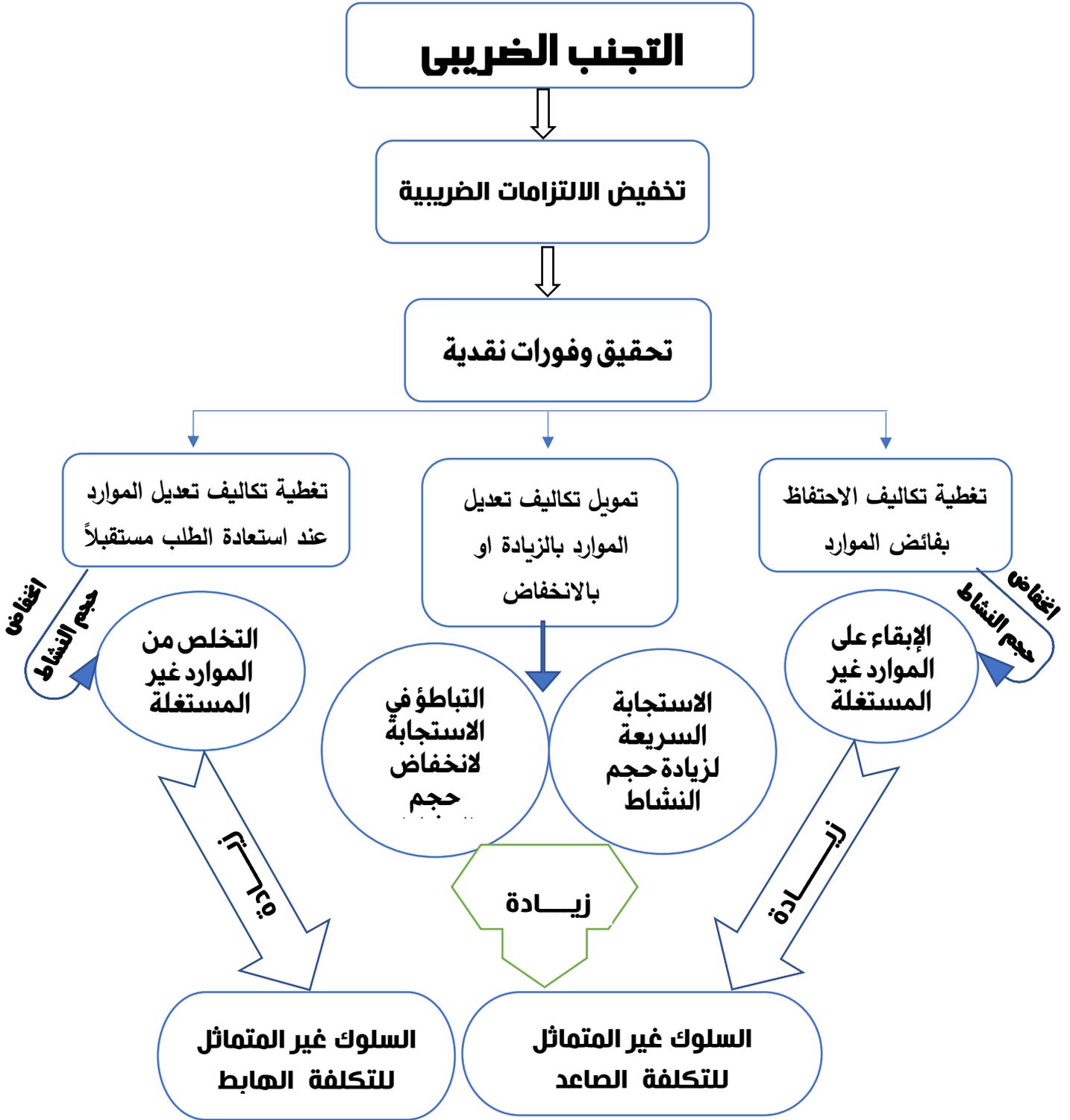
6/4. المسؤولية الاجتماعية:

أشارت دراسة (Fan, Li, Fan, & Mao (2021, PP. 70-73) إلى إيجابية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والسلوك غير المتماثل للتكلفة وذلك من خلال التطبيق على عينة من الشركات الصينية خلال الفترة (2009-2019)، حيث توصلت إلى أن الشركات التي ترتبط بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وخاصة برامج رعاية الموظفين والتبرعات الاجتماعية تلتزم بالعديد من الموارد اللازمة لذلك وخاصة على المدى الطويل، الأمر الذي ينعكس على ضعف مرونة تعديل تلك الموارد استجابة للتغير في حجم النشاط، ومن ثم يميل سلوك التكلفة بتلك الشركات إلى عدم التماثل مقارنة بغيرها من الشركات التي لا تتبنى مثل هذه الأنشطة.

5. العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة:

يرى الباحث أن التجنب الضريبي وما يحققه من وفورات نقدية نتيجة تخفيض عبء الضريبة قد يؤثر على قرارات الإدارة لتعديل الموارد استجابة للتغير في حجم النشاط ومن ثم التأثير على درجة عدم تماثل سلوك التكلفة، حيث قد تساهم الوفورات النقدية الناتجة عن ممارسة أنشطة التجنب الضريبي في تمسك الإدارة بالموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط وتأجيل قرار التخلص منها لحين التأكد من استمرارية هذا الانخفاض، فالإدارة قد تخاطر بذلك القرار متحملة عبء تكلفة الاحتفاظ بفاض الموارد استناداً إلى الوفورات النقدية السابق تحقيقها من التجنب الضريبي، مما قد يكون له أثر كبير على ظهور السلوك غير المتماثل للتكلفة بشكل أكثر وضوحاً. وعلى الجانب الآخر قد يساهم فائض الأموال الناتج عن انخفاض الالتزامات الضريبية نتيجة التجنب الضريبي في تخفيض مخاوف الإدارة بشأن تكاليف تعديل الموارد والتي تعد المحرك الرئيسي لعدم تماثل سلوك التكلفة، حيث أن التجنب الضريبي وما يحققه من وفورات نقدية قد يحث الإدارة على الإسراع في اتخاذ قرار التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط دون الانتظار حتى التأكد من استمرارية هذا الانخفاض ومن ثم عدم التخوف من تحمل عبء تكاليف تعديل الموارد عند استعادة حجم الطلب وزيادته نتيجة اتجاه الإدارة إلى استخدام تلك الوفورات النقدية في تغطية جزء كبير من تكاليف تعديل الموارد حال حدوثها، الأمر الذي يجعل درجة استجابة التكلفة لانخفاض حجم النشاط تقترب من درجة استجابتها لزيادة حجم النشاط للحد الذي قد يصل إلى التماثل، أي أن التجنب الضريبي قد ينعكس سلباً على ظهور السلوك غير المتماثل للتكلفة ويجعله أقل وضوحاً.

ويمكن للباحث وضع إطار مقترح لما قد تكون عليه طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في ظل ما يحققه التجنب الضريبي من وفورات نقدية من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (1)

إطار مقترح لتفسير العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة

ثالثاً: الدراسة التطبيقية لقياس العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة:

1. هدف الدراسة التطبيقية:

يهدف الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة واقع القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية والممثلة لبيئة الأعمال الصناعية.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية بمختلف قطاعاتها، وذلك خلال الفترة من عام (2015) حتى عام (2021) بالإضافة إلى (2014) باعتبارها سنة أساس أعتمد عليها الباحث في التوصل إلى البيانات اللازمة لقياس بعض متغيرات الدراسة خلال عام (2015)، وبلغ عددها (76) شركة بإجمالي مشاهدات (532) مشاهدة. وقد اعتمد الباحث على عينة مكونة من (60) شركة صناعية مقيدة بالبورصة المصرية موزعة على (7) قطاعات رئيسية بإجمالي مشاهدات بلغ عددها (352) مشاهدة.

3. مصادر الحصول على البيانات:

أعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة على القوائم المالية المنشورة للشركات الممثلة لعينة الدراسة وإيضاحاتها المتممة والتي تم الحصول عليهم من خلال المصادر التالية: الموقع الرسمي للبورصة المصرية <https://www.egx.com.eg>، موقع معلومات مباشر مصر <https://www.mubasher.info>، موقع Investing.com <https://sa.investing.com>، المواقع الإلكترونية الرسمية للشركات محل الدراسة.

4. قياس متغيرات الدراسة:

استناداً إلى فروض الدراسة يتمثل المتغير المستقل في التجنب الضريبي، بينما يتمثل المتغير التابع في السلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة، هذا بالإضافة إلى العديد من المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر على سلوك التكلفة غير المتماثل، ويمكن للباحث توصيف تلك المتغيرات وتوضيح نماذج قياسها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1/4. المتغير المستقل: التجنب الضريبي (Tax Avoidance):

قام الباحث بقياس التجنب الضريبي من خلال معدل الضريبة الفعال الحالي الذي يمكن حسابه من خلال المعادلة

التالية:

$$\text{Current ETR}_{(i,t)} = \frac{\text{Current Tax Expense}_{(i,t)}}{\text{Pretax Net Income}_{(i,t)}}$$

2/4. المتغير التابع: السلوك غير المتماثل للتكلفة (Asymmetric Cost Behavior):

يمكن قياس السلوك غير المتماثل للتكلفة، من خلال نموذج (ABJ) الذي قدمته دراسة Anderson, Banker,

(2003, PP. 47-63) & Janakiraman، والذي يُعد أحد النماذج الرائدة في قياس هذا السلوك.

ويتمثل هذا النموذج فيما يلي:

$$\log \left[\frac{\text{COGS}_{(i,t)}}{\text{COGS}_{(i,t-1)}} \right] =$$

$$\beta_0 + \beta_1 * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right] + \beta_2 (\text{Decrease_Dummy})_{(i,t)} * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right] + \varepsilon_{(i,t)}$$

3/4. المتغيرات الرقابية:

1/3/4. التدفق النقدي الحر:

يمكن قياس التدفق النقدي الحر كأحد المتغيرات الضابطة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Free Cash Flow (FCF)}_{(i,t)} = \frac{\text{Operating Cash Flow (CFO)}_{(i,t)} - \text{Capital Expenditures}_{(i,t)}}{\text{Assets}_{(i,t)}}$$

2/3/4. كثافة الأصول الثابتة:

يمكن قياس كثافة الأصول الثابتة كأحد المتغيرات الضابطة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Fixed Asset Intensity}_{(i,t)} = \log \left[\frac{\text{Fixed Assets}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t)}} \right]$$

5. نموذج الدراسة:

أعتمد الباحث في اختبار فرض الدراسة على النموذج التالي:

$$\log \left[\frac{\text{COGS}_{(i,t)}}{\text{COGS}_{(i,t-1)}} \right] =$$

$$\beta_0 + \beta_1 * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right]$$

$$+ \beta_2 * (\text{Decrease_Dummy})_{(i,t)} * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right]$$

$$+ \beta_3 * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right] * \text{Tax Avoidance}_{(i,t)}$$

$$+ \beta_4 * (\text{Decrease_Dummy})_{(i,t)} * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right] * \text{Tax Avoidance}_{(i,t)}$$

$$+ \beta_5 * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right] * \text{Free Cash Flow}_{(i,t)}$$

$$+ \beta_6 * (\text{Decrease_Dummy})_{(i,t)} * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right] * \text{Free Cash Flow}_{(i,t)}$$

$$+ \beta_7 * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right] * \text{Fixed Asset Intensity}_{(i,t)}$$

$$+ \beta_8 * (\text{Decrease_Dummy})_{(i,t)} * \log \left[\frac{\text{Revenue}_{(i,t)}}{\text{Revenue}_{(i,t-1)}} \right] * \text{Fixed Asset Intensity}_{(i,t)}$$

$$+ \varepsilon_{(i,t)}$$

ويمكن توضيح نتائج اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة في ضوء النموذج المقترح من قبل الباحث من خلال الجدول التالي:

Independent Variables (المتغيرات المستقلة)	Coefficient (معاملات الانحدار)		Std. Error (الخطأ المعياري)	t-Statistic t قيمة (المحسوبة)	P. Value (القيمة الاحتمالية)
CONSTANT	β_0	0.030695	0.005119	5.995851	0.0000
LOGREV	β_1	0.453495	0.063283	7.166161	0.0000
DUM_LOGREV	β_2	0.656875	0.132369	4.962460	0.0000
LOGREV_CETR	β_3	-0.047909	0.094551	-1.995942	0.0473
DUM_LOGREV_CETR	β_4	-0.168540	0.286202	-2.184894	0.0301
LOGREV_FCF	β_5	-0.000810	0.000558	-1.190535	0.2352
DUM_LOGREV_FCF	β_6	-0.300141	0.446095	-2.325659	0.0210
LOGREV_FAINT	β_7	-0.201849	0.076414	-2.641517	0.0086
DUM_LOGREV_FAINT	β_8	0.041877	0.162095	0.258351	0.7963
R-squared (معامل التحديد)			0.773588		
Adjusted R-squared (معامل التحديد المعدل)			0.768307		
F-statistic (قيمة F المحسوبة)			146.4922		
Prob. F-statistic (مستوى دلالة اختبار F)			0.000000		

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- معنوية نموذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية 1% وهو ما يستدل عليه من اختبار F، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (146.49) بمستوى معنوية (0.0000) أي أقل من (1%) وهو ما يدل على أن نسبة الخطأ في هذا النموذج تقترب من الصفر، مما يشير إلى جودة نموذج الانحدار ككل ومعنويته ومن ثم صلاحيته للاستدلال على طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة.
- ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج والتي تشير إلى مدى قدرة المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث إن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2 Adjusted) بلغت (0.7683) مما يعني أن المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) مجتمعة تفسر (76.83%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (تكلفة البضاعة المباعة في فترة معينة منسوبة إلى الفترة التي تسبقها معبراً عنها باللوغاريتم الطبيعي) في حين ترجع باقي النسبة (23.17%) إلى الخطأ العشوائي في النموذج أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

- معنوية المتغير المستقل التفاعلي (DUM_LOGREV_CETR) وهو المتغير الذي يمكن من خلاله الاستدلال على طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي (مقاساً بمعدل الضريبة الفعال الحالي "Current ETR" مضروباً في 1-) والسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة (T) لهذا المتغير (-2.1849) كما بلغت قيمة (P-Value) له (0.0301) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%).
- بلغت قيمة β_4 التي تمثل معلمة المتغير المستقل التفاعلي (DUM_LOGREV_CETR) (-0.1685) وهو ما يمكن معه الاستدلال على إيجابية العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة بالشركات الممثلة لعينة الدراسة، حيث تزداد درجة عدم تماثل سلوك تكلفة البضاعة المباعة عند ارتفاع مستوى التجنب الضريبي الذي قد تتبناه تلك الشركات.

مما سبق يخلص الباحث إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل لتكلفة البضاعة المباعة في الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية

رابعاً: النتائج والتوصيات:

1. نتائج الدراسة:

توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى مجموعة من النتائج يمكن توضيحها فيما يلي:

- 1/1. تعدد وتنوع الأساليب التي يمكن أن تلجأ إليها الإدارة من أجل تجنب عبء الضريبة، وتتمثل أهم تلك الأساليب في تحويل الأرباح إلى دول الملاذات الضريبية، وكذلك إساءة استخدام أسعار التحويل ما بين الشركات المرتبطة وبعضها، فضلاً عن تأجيل سداد الضريبة، واختيار الشكل القانوني للمنشأة وتغييره عندما يتطلب ذلك، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر الخارجية عند اتخاذ قرار التمويل، وأخيراً التجنب الضريبي من خلال توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المعفاة ضريبياً.
- 2/1. تعدد الدراسات التي قدمت أدلة عملية حول انتشار النموذج المستحدث لسلوك التكلفة والذي يشير إلى عدم تماثل التغير في التكلفة استجابة للتغير في حجم النشاط صعوداً وهبوطاً، حيث إن سلوك التكلفة لا يتأثر فقط بمقدار التغير في حجم النشاط بل باتجاه هذا التغير، فاستجابة التكلفة لزيادته حجم النشاط لا تتماثل مع استجابتها لانخفاض حجم النشاط، وهو ما عُرف بالسلوك غير المتماثل للتكلفة.
- 3/1. وجود العديد من المحركات الأساسية التي تساهم في ظهور سلوك التكلفة غير المتماثل، وتوصل الباحث إلى أن قرارات الإدارة الخاصة بتعديل الموارد استجابة للتغير في حجم النشاط تعد المحرك الأساسي لهذا السلوك، هذا فضلاً عن تعدد محددات ظهور السلوك غير المتماثل للتكلفة وتنوعها ما بين محددات اقتصادية خارجية كالنمو الاقتصادي ودرجة المنافسة والمسئولية الاجتماعية، ومحددات متعلقة بخصائص المنشأة كحجمها وطبيعة نشاطها وكثافة كل من الأصول والعمالة بالمنشأة.

4/1. وجود علاقة إيجابية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث تزداد درجة عدم تماثل سلوك التكلفة في ظل تبني الإدارة لممارسات التجنب الضريبي، ففائض الأموال الناتج عن انخفاض الالتزامات الضريبية نتيجة التجنب الضريبي قد يساهم في تخفيض مخاوف الإدارة بشأن تكاليف تعديل الموارد والتي تعد المحرك الرئيسي لعدم تماثل سلوك التكلفة، حيث أن التجنب الضريبي وما يحققه من وفورات نقدية قد يحث الإدارة على الإسراع في اتخاذ قرار التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط دون الانتظار حتى التأكد من استمرارية هذا الانخفاض ومن ثم عدم التخوف من تحمل عبء تكاليف تعديل الموارد عند استعادة حجم الطلب وزيادته نتيجة اتجاه الإدارة إلى استخدام تلك الوفورات النقدية في تغطية جزء كبير من تكاليف تعديل الموارد حال حدوثها، الأمر الذي يجعل درجة استجابة التكلفة لانخفاض حجم النشاط قد تزيد عن درجة استجابتها لزيادة حجم النشاط ومن ثم ظهور السلوك غير المتماثل للتكلفة الهابط.

2. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بما يلي:

1/2. ضرورة زيادة وعي أصحاب المصالح المختلفة من مستثمرين ومقرضين ومحللين ماليين بمحركات السلوك غير المتماثل للتكلفة لما له من آثار سلبية متعددة قد تضر بمصالحهم.

2/2. توجيه عناية الإدارة بالمخاطر الناجمة عن تبني ممارسات التجنب الضريبي، حيث قد تساهم تلك الممارسات في زيادة درجة عدم تماثل سلوك التكلفة ومن ثم ظهر العديد من الآثار السلبية المصاحبة لذلك.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو زيد، عيد محمود. (2020). أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة عمى ممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، اتحاد الجامعات العربية وكلية التجارة، جامعة بني سويف، (2)، 224-274.
- خليل، عمرو منير على؛ عاشور، عصافت سيد أحمد؛ وشاهين، محمد أحمد محمد، (2018). نموذج السلوك غير المنتظم للتكاليف - التأصيل الفكري والتطبيقي العملي في بيئة الأعمال المصرية "دراسة تطبيقية". *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22 (3)، 224-273.
- سراج، أسماء عبد المنعم محمد. (2022). نموذج كمي مقترح لقياس أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على دقة التنبؤ بجودة الأرباح المحاسبية للشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 45 (2)، 515-574.
- الشواربي، محمد عبد المنعم. (2012). أثر آليات التنسيق الضريبي في الحد من أساليب التجنب الضريبي لتحسين المحاسبة الضريبية في الشركات الدولية. *مجلة البحوث المالية والضريبية*، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، (83)، 7-52.
- عوض، محمد محمود سليمان محمد؛ وبغدادى، أحمد بغدادى أحمد. (2019). العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة: دراسة اختبارية. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23 (3)، 1-61.
- فودة، السيد أحمد محمود. (2020). الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والاحتفاظ بالنقدية - دراسة اختبارية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4 (2)، 1-84.
- محمود، عمرو السيد زكي. (2017). دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسة التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 21 (1)، 307-361.

- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (2018). تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسئولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22 (4)، 330-401.

- يوسف، أيمن يوسف محمود. (2019). أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23 (4)، 1-68.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alavinasab, S. M., Mehrabanpour, M. R., & Ahmadi, A. (2017). The effect of economic growth on cost stickiness in Tehran Stock Exchange. *International Journal of Finance and Accounting*, 6 (3), 87-94.
- Al-Hadi, A., Taylor, G., & Richardson, G. (2022). Are corruption and corporate tax avoidance in the United States related? *Review of Accounting Studies*, 27 (1), 344-389.
- Anderson, M. C., Banker, R. D., & Janakiraman, S. N. (2003). Are selling, general, and administrative costs “sticky”? *Journal of accounting research*, 41(1), 47-63.
- Bosch, J. M., & Blandón, J. (2011). The influence of size on cost behaviour associated with tactical and operational flexibility. *Estudios de Economía*, 38 (2), 419-455.
- Chung, C. Y., Hur, S.-K., & Liu, C. (2019). Institutional investors and cost stickiness: Theory and evidence. *The North American Journal of Economics and Finance*, 47, 336-350.
- Dewianawati, D., & Setiawan, E. (2021). An Analysis of Tax Avoidance in Food Beverage Companies Registered in Indonesia Stock Exchange. *International Journal of Science, Technology & Management*, 2 (1), 93-105.
- Drake, K. D., Lusch, S. J., & Stekelberg, J. (2019). Does tax risk affect investor valuation of tax avoidance? *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 34 (1), 151-176.

- Fan, C., Li, Z., Fan, K., & Mao, H. (2021). Corporate social responsibility and cost stickiness: Evidence from China. *Paper presented at the 2021 3rd International Conference on Management Science and Industrial Engineering*, 70-73.
- Ginesti, G., Ballestra, L. V., & Macchioni, R. (2020). Exploring the Impact of Firm-level Legality on Tax Avoidance. *European Management Review*, 17 (2), 499-514.
- Granda, M. L. (2021). Tax haven ownership and business groups: Tax avoidance incentives in Ecuadorian firms. *Journal of Business Research*, 130, 1-11.
- Gunn, A. F., Koch, D.-J., & Weyzig, F. (2020). A methodology to measure the quality of tax avoidance case studies: Findings from the Netherlands. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 39, 1-18.
- Hartlieb, S., Loy, T. R., & Eierle, B. (2020). Does community social capital affect asymmetric cost behaviour? *Management Accounting Research*, 46, 1-15.
- He, J. I. E., Tian, X., Yang, H., & Zuo, L. U. O. (2020). Asymmetric Cost Behavior and Dividend Policy. *Journal of Accounting Research*, 58 (4), 989-1021.
- Ibrahim, A. E. A. (2015). Economic growth and cost stickiness: evidence from Egypt. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 13 (1), 119-140.
- Khan, M., Srinivasan, S., & Tan, L. (2017). Institutional ownership and corporate tax avoidance: new evidence. *The Accounting Review*, 92 (2), 101-122.
- Knuutinen, R. (2013). International tax planning, tax avoidance and corporate social responsibility. *Interdisciplinary Studies Journal*, 3 (1), 73-84.
- Li, W.-L., & Zheng, K. (2017). Product market competition and cost stickiness. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 49 (2), 283-313.
- Magheed, B. A. (2016). The determines of the sticky cost behavior in the Jordanian industrial companies listed in Amman stock market. *Journal of Accounting, Business and Management (JABM)*, 23 (1), 64-81.
- McClure, R., Lanis, R., Wells, P., & Govendir, B. (2018). The impact of dividend imputation on corporate tax avoidance: The case of shareholder value. *Journal of Corporate Finance*, 48, 492-514.
- OH, H. M. (2022). Cost Stickiness and Investment Efficiency. *The Journal of Industrial Distribution & Business*, 13 (1), 11-21.
- Otto, F., Michael, F., Philipp, G., Gertraud, L., Martina, N., & Martin, S. (2015). *Tax avoidance, tax evasion and tax havens*. Viena: AK, 1-93.

- Sari, D., Utama, S., & Rossieta, H. (2017). Tax Avoidance, Related Party Transactions, Corporate Governance and the Corporate Cash Dividend Policy. *Journal of Indonesian Economy and Business*, 32 (3), 190-208.
- Shams, S., Bose, S., & Gunasekarage, A. (2022). Does corporate tax avoidance promote managerial empire building? *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 18 (1), 1-27.
- Taylor, G., & Richardson, G. (2012). International Corporate Tax Avoidance Practices: Evidence from Australian Firms. *The International Journal of Accounting*, 47 (4), 469-496.
- Venieris, G., Naoum, V. C., & Vlismas, O. (2015). Organisation capital and sticky behaviour of selling, general and administrative expenses. *Management Accounting Research*, 26, 54-82.
- Waluyo, W. (2017). The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance: Empirical Study of the Indonesian Banking Company. *The Accounting Journal of Binaniaga*, 2 (2), 1-10.
- Weiss, D. (2010). "Cost Behavior and Analysts' Earnings Forecasts." *The Accounting Review*, 85 (4), 1441-1471.
- Wibowo, D. P., Widyastuti, S., Murtanto, M., & Faisal, A. R. (2022). The Effect of Tax Planning, Tax Avoidance and Profitability on Company Value with Financial Performance as Intervening Variables. *Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences*, 5 (1), 1589-1600.
- Wu, M., & Wilson, M. (2022). How well do analysts really understand asymmetric cost behaviour?. *Accounting & Finance*, 1-35.
- Xu, S., & Zheng, K. (2020). Tax avoidance and asymmetric cost behavior. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 35 (4), 723-747.